

Distr.: General
22 May 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ٥-٩ أيار/مايو ٢٠١٤

تقرير لجنة التجارة والتنمية عن أعمال دورتها السادسة

المحتويات

الصفحة

٢ الاستنتاجات المتفق عليها.	أولاً -
٤ موجز الرئيس	ثانياً -
٤ افتتاح الدورة	ألف -
٦ تقارير اجتماعات الخبراء	باء -
١٠ دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	جيم -
١٢ تطوير نظم نقل مستدامة وقادرة على التكيف بالنظر إلى التحديات الناشئة	دال -
١٥ تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة	هاء -
١٨ مسائل أخرى	واو -
١٨ اختتام الاجتماع	زاي -
١٨ المسائل التنظيمية	ثالثاً -
١٨ افتتاح الدورة	ألف -
١٨ انتخاب أعضاء المكتب	باء -
١٩ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	جيم -
١٩ اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية	دال -

المرفقات

٢٠ مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة السابعة للجنة التجارة والتنمية	الأول -
٢١ الحضور	الثاني -



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-03574 300614 300614



* 1 4 0 3 5 7 4 *

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

١ - دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

(البند ٤ من جدول الأعمال)

إن لجنة التجارة والتنمية،

إذ تسلّم بأن التجارة الدولية عامل تمكين رئيسي في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن ترشيد أثرها على التنمية يتوقف على تحقيق درجة أكبر من الاتساق بين سياسة التجارة وغيرها من السياسات؛

١ - تحيط علماً بتحليل مساهمة التجارة الدولية في التنمية الذي قدمته أمانة الأونكتاد في وثيقة المعلومات الأساسية (TD/B/C.I/33)؛

٢ - تشدد على أن المشاركة في التجارة الدولية على نحو منفتح وجامع ومنصف وقائم على القواعد وخال من التمييز، من شأنها أن تحقق للتنمية فوائد كبرى على درجة عالية من الأهمية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛

٣ - تعتبر أن تحقيق الرابط بين التجارة والتغير الهيكلي والقدرات الإنتاجية والنمو الاقتصادي من جهة، وبين التنمية الجامعة والمنصفة من جهة أخرى، يقتضي تبني توليفة متماسكة من السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على جميع المستويات؛

٤ - تسلّم بأن دور التجارة في التنمية ينبغي أن ينعكس بشكل وافٍ في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، باعتباره عامل تمكين رئيسياً وسبيلاً لبلوغ النمو الاقتصادي الجامع والتنمية المستدامة؛

٥ - تطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل على نحو استباقي مشاركتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، وأن تعزز مساهمتها فيهما، بما يشمل الأنشطة ذات الصلة المضطلع بها على نطاق الأمم المتحدة ككل، وأن تشجع كل من يستطيع من أصحاب المصلحة على تقديم الدعم المالي لتنفيذ عملها ومتابعته.

٢ - تطوير نظم نقل مستدامة وقادرة على التكيف بالنظر إلى التحديات الناشئة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

إن لجنة التجارة والتنمية،

١ - ترى أن الاستعراض العشري لبرنامج عمل الماتي يتيح فرصة للتحضير لخطة جديدة للبلدان النامية غير الساحلية للاستفادة من مساعدات أوسع نطاقاً في تصميم وتنفيذ

نُظِم نقل عابر مستدامة وقادرة على التكيف، بغية التصدي للتحديات الإنمائية القائمة والناشئة، فضلاً عن إتاحة تبادل المعارف والتجارب وتقييمها وتبادلها بهدف التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها هذه البلدان. وينبغي أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مناقشة بشأن استدامة نُظِم النقل على سبيل الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

٢- تقرّ بأن الاستدامة والقدرة على التكيف خاصيتان مهمتان لجميع البلدان، وخصوصاً البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية في ظل تفرداها بأوضاع هشة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. وتظل هذه الدول تشكل حالة خاصة بالنسبة للتنمية المستدامة، مثلما أكد المجتمع الدولي مجدداً في مؤتمر ريو+٢٠. فالمخاطر التي تكتنف تصميم نُظِم نقل مستدامة وقادرة على التكيف في هذه الدول كبيرة بالنظر إلى التحديات الفريدة التي تواجهها على صعيد النقل جراء حجمها وخصائصها الجغرافية والطوبوغرافية والمناخية؛

٣- تسلّم بضرورة إيلاء المزيد من العناية لتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لنظّم النقل إذا ما أريد لها أن تكون مستدامة وقادرة على التكيف؛

٤- تشدد على الحاجة إلى تعبئة الموارد المالية على جميع المستويات لدعم تنفيذ نُظِم شحن مستدامة وقادرة على التكيف؛

٥- تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل، في إطار ولايته الحالية، رصد وتحليل وتقييم الاحتياجات اللوجستية للتجارة في البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومساعدتها على تصميم وتنفيذ نُظِم نقل مستدامة وقادرة على التكيف، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات الوطنية والإقليمية لإدماج اعتبارات الاستدامة والقدرة على التكيف بصورة فعالة في السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالنقل، بما في ذلك الاستثمارات والتخطيط المالي؛

٦- تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل، وفقاً لولاية الدوحة، تقديم الدعم في مجال تيسير التجارة والنقل، بما يشمل أتمتة المعاملات الجمركية والمساعدة الفنية وبناء القدرات بهدف تنفيذ اتفاقات إقليمية ومتعددة الأطراف لتيسير التجارة، وأن يشجع كل من يستطيع من أصحاب المصلحة على تقديم المزيد من المساعدة الفنية لتنفيذ ومتابعة عمله في هذا الصدد.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - افتتاح الدورة

١- أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد ببيان، كما أدلى ببيانات كلٌّ من ممثّل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثّل ترينيداد وتوباغو باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثّل مدغشقر باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثّل بنن باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثّل الأردن باسم المجموعة الآسيوية؛ وممثّل بيلاروس باسم المجموعة دال؛ وممثّل باراغواي باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وممثّل الاتحاد الأوروبي. وأدلى ببيانات كذلك ممثّلو الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والفلبين، وإكوادور، والمغرب، ومدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات والمكلف بشعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية.

٢- وأوضح نائب الأمين العام للأونكتاد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ستبذل طابعاً عالمياً وشمولياً وتحوّلياً، وستضطلع بدور مركزي في تشكيل فكر وعمليات التنمية في المستقبل. وقال إن مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن لا تقتصر على المقاصد والأهداف والمؤشرات بل تتعداها للتركيز على أنواع السياسات الوطنية والسياقات الدولية التي من شأنها أن تسخر القوة التمكينية للتجارة لصالح التنمية. وأشار كذلك إلى أن التجارة وحدها لا تكفي لتعزيز التنمية الجامعة وإدامتها. وإن مدى الاستفادة من التجارة لتحسين سبل العيش والحد من الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية يتوقف كذلك على تبني سياسات متسقة وأطر دعم ملائمة ووسائل حوكمة رشيدة على جميع المستويات، الوطني والإقليمي والدولي.

٣- وسلطت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من الوفود الضوء على أن الزراعة والغذاء قطاعان اقتصاديان أساسيان في البلدان النامية لتحقيق عوائد بالعملة الأجنبية وخلق فرص عمل ودخل والحد من الفقر. ويعتمد ثلث سكان العالم على الزراعة، ويعيش ثمانية من أصل كل عشرة فقراء في المناطق الريفية، ولا يزال أكثر من ٨٧٠ مليون شخص يعانون نقص التغذية. وأشارت الوفود كذلك إلى ضرورة الحد من الإعانات الضارة المشوهة للتجارة وتحسين القدرات الإنتاجية في البلدان النامية من أجل الاستفادة فعلياً من التجارة كعامل تمكيني يحفز النمو المستدام والتنمية الواسعة النطاق.

٤- وأشارت العديد من الوفود إلى أن انتشار التدابير غير التعريفية، على شكل قواعد معيارية عامة وخاصة، لا يزال يشكل قيداً على التجارة ويرفع تكلفة الإنتاج ويقصي صغار المنتجين فعلياً عن الأسواق. وأكدت أن الاسترشاد بعمل الأونكتاد في هذا المجال، بما يشمل أحدث الإحصاءات والمعلومات وتحليل الآثار، من شأنه أن يساعد في تحسين فرص البلدان النامية في الوصول إلى الأسواق.

٥- وأعربت أربع مجموعات إقليمية والعديد من الوفود عن تقديرها للجهود التي بذلها الأونكتاد في الوقت المناسب، وورقة المعلومات الأساسية التي أعدها (TD/B/C.I/33)، للتفكير في المواضيع الهامة المحيطة بخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وشددت إحدى المجموعات الإقليمية وبعض الوفود على ضرورة أن تقترن استراتيجيات وأدوات تعزيز التجارة بتدابير اجتماعية ترمي إلى تعزيز التنمية المستدامة والمنصفة. وطالبت إحدى المجموعات الإقليمية بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على أكمل وجه.

٦- كما أعربت ثلاث مجموعات إقليمية والعديد من الوفود عن تقديرها لمبادرة "حوار جنيف" بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، التي طرحها الأونكتاد، وأعربت عن أملها بأن تكون لهذه المبادرة مساهمة إيجابية في العملية الجارية في نيويورك.

٧- وشجع نائب الأمين العام للأونكتاد اللجنة على تناول الحاجة إلى تطوير نُظم نقل مستدامة وقادرة على التكيف إزاء التحديات الناشئة، وأهمها تغير المناخ، وتغير أنماط التجارة، وتقلب أسعار النفط. وقال إن الأثر المحتمل لتغير المناخ على لوجستيات التجارة وقدراتها في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية على وجه الخصوص أثرٌ لا يمكن تجاهله. وأبلغ اللجنة بأن الأونكتاد يعمل حالياً على التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك الحاجة إلى تمويل تطوير وسائل النقل المستدام.

٨- ورحب معظم المندوبين بورقة المعلومات الأساسية التي أعدها أمانة الأونكتاد، TD/B/C.I/34، وشجعوا اللجنة على النظر في تطوير الهياكل الأساسية للنقل وخدماته في المستقبل من خلال تحسين استخدام الأراضي والتخطيط اللوجستي، والتحول إلى وسائل نقل أكثر كفاءة، وتحسين تكنولوجيات الوقود والسيارات، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق نظم نقل مستدامة وقادرة على التكيف.

٩- وشدد عدد من المندوبين على أهمية الدعم المتواصل الذي يقدمه الأونكتاد للبلدان النامية في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وقالوا إن اتفاقات تيسير التجارة مهمة للبلدان النامية غير الساحلية التي ستستفيد بشكل خاص من إجراءات الاستيراد والتصدير والعبور من خلال التنفيذ والإنفاذ الفعالين لهذه الاتفاقات. وحث المندوبون الأونكتاد، في سياق تنفيذ هذه الاتفاقات في المستقبل، على مواصلة التركيز على دعم إنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة وإدامة عملها. وفي ضوء الأهمية المتزايدة لهذه اللجان، ليس كالتزام تفرضه منظمة التجارة العالمية فحسب، وإنما كعنصر أساسي أيضاً في أي برنامج إصلاحي شامل لتيسير التجارة، يعول المندوبون على خبرة الأونكتاد ودعمه المستمر في هذا المجال.

١٠- وشددت إحدى المجموعات الإقليمية وبعض الوفود على الحاجة إلى إنهاء المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن خطة الدوحة للتنمية. وأشارت إحدى

المجموعات الإقليمية إلى أن غلبة عدم اليقين المالي على الصعيد العالمي لا تزال تهدد النمو الاقتصادي للعديد من البلدان، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام يتطلب بالضرورة إدماج البلدان الأضعف في النظام الاقتصادي العالمي.

١١- وفي سياق بناء قدرات البلدان النامية (الفقرة ١٦٦ من اتفاق أكر)، أشار بعض المندوبين كذلك إلى أهمية التدريب الإقليمي للأجهزة العامة الوطنية من أجل تطوير القدرات التجارية. وناشدوا الأونكتاد تعزيز جهوده بتقديم المزيد من الحلول القائمة على الطلب، بما يشمل زيادة المبادرات الرامية إلى تعزيز المشاركة في التدريب الإقليمي. وهو نداء موجه أيضاً إلى الجهات الشريكة والمانحة التي يتيح دعمها للأونكتاد الاضطلاع بولايته.

١٢- وأكدت مجموعة إقليمية أهمية أن يواصل الأونكتاد تعزيز أبحاثه وتحليلاته في القضايا المتصلة بالتنمية في أفريقيا. وأشار كذلك إلى ضرورة إدماج مبدأ المعونة لصالح التجارة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية للبلدان النامية، وأهمية تقديم المساعدة الفنية على المستوى الإقليمي للنهوض بالقدرات التجارية.

باء- تقارير اجتماعات الخبراء

١- تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

(أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة (البند ٣(أ)١ من جدول الأعمال)

١٣- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة عن دورته الأولى (TD/B/C.I/MEM.7/3).

١٤- وعرض نائب الرئيس - المقرر لاجتماع الخبراء التقرير، مشيراً إلى أن المناقشات التي عقدها المشاركون في الاجتماع كانت ترمي إلى تحديد الفرص التي تتيح للبلدان النامية غير الساحلية تصميم وتنفيذ حلول تحقق منافع متبادلة في مجالي النقل واللوجستيات، بالتعاون مع بلدان العبور النامية المجاورة. وفي سياق النظر في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المائي، استكشف الخبراء بتمعن أكبر الابتكارات في مجالي النقل واللوجستيات، واستعرضوا ما أحرز من تقدم في الآونة الأخيرة في المسائل المتعلقة بتحسين سير نُظم النقل العابر للتجارة الخارجية من البلدان غير الساحلية وإليها، بما يشمل السبل الجديدة التي طوّرت لقياس كفاءة لوجستيات العبور في ممرات النقل. وتم التشديد على الإطار القانوني والمؤسسي الذي يستند إليه إنشاء هذه الممرات، والهدف الأسمى المتمثل في إقامة نُظم نقل عابر كفؤة وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد العالمي. وتناول الخبراء بشيء من التفصيل أفضل الممارسات المتعلقة بممرات النقل في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث بينوا كيف أن نهجاً مختلفة يمكن أن تحقق النتيجة المنشودة ذاتها، أي زيادة حجم التجارة. كما أشير إلى أن النقل العابر يمكن أن

يفيد بلد العبور من خلال زيادة حجم التجارة على الأرض وفي الموانئ، فيحقق وفورات حجم يمكن أن ينتفع بها المستهلكون المحليون أيضاً. وتم التطرق كذلك إلى إنشاء مرصد للنقل لإعداد مؤشرات الأداء ذات الصلة ورصد أداء ممرات النقل إلكترونياً.

١٥- ولاحظ الخبراء أن معظم البلدان غير الساحلية أبرمت اتفاقات نقل عابر أو تجارة عابرة مع البلدان الساحلية المجاورة. ومع أن معظم هذه الصكوك لا تلي احتياجات محددة وقد صيغت وتم التفاوض بشأنها بهدف منح ممر عبور مفتوح لتجارة البلدان المجاورة غير الساحلية، فإن حرية العبور ينبغي أن لا تشكل الهدف الوحيد أو الرئيسي لأي اتفاق عبور. ويغطي العديد من هذه الاتفاقات فعلاً الوصول إلى وثائق العبور ومخططات الضمان المتعلقة بالجمارك، كما تغطي إنشاء مرافق وإتاحة مناطق محددة في موانئ النقل العابر للبلدان غير الساحلية من أجل استلام بضائعها وتخزينها وشحنها في سياق التجارة العابرة إلى الداخل والخارج.

١٦- وتطرق الخبراء كذلك إلى التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة ومنها أوجه التقدم الإداري والتكنولوجي في لوجستيات الموانئ، وأوجه التحسن في النقل المتعدد الوسائط، والاستخدام المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في قطاعات الأعمال التجارية لإدارة العمليات وفي الإدارات العامة لمراقبة المرور في النقاط الحدودية. وتناولوا أيضاً النظم الجمركية الوطنية لرصد النقل العابر في مناطق مختلفة ونظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا).

١٧- وقال الرئيس إن اجتماع الخبراء شهد مناقشات ثرية وبناءة ومفيدة، وإن الخبراء قدموا العديد من المقترحات التي تبرز أهمية مواصلة الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في تقديم المساعدة الفنية، وإجراء البحوث والتحليلات، ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات. ولكي يتسنى مواصلة هذا الدور، سلّم الخبراء بالحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لتعبئة المفوضين الوطنيين وضمان النظر إلى النقل ليس كأداة لتمكين القطاعات الأخرى فحسب، وإنما كقطاع جدير بالاهتمام والتمويل بحد ذاته.

(ب) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

(البند ٣(أ) ٢، من جدول الأعمال)

١٨- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية (TD/B/C.I/MEM.2/27)، الذي عرضه رئيس اجتماع الخبراء. ولاحظ الخبراء، في سياق استعراض التطورات المستجدة في الأسواق الزراعية، أن ارتفاع أسعار الأغذية يؤدي إلى استمرار انعدام الأمن الغذائي في البلدان المستوردة الصافية للأغذية. وشجع الخبراء هذه البلدان على تبني السياسات التجارية الملائمة والسعي إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي وزيادة دعم صغار المزارعين.

١٩- وفي قطاع المعادن والخامات والفلزات، توقع الخبراء استمرار ارتفاع أسعار النحاس والفلزات الأساسية الأخرى، نظراً للاتجاه الداعم المتمثل في الطلب الصناعي المطرد من الصين والانخفاض المتوقع لإنتاج النحاس العالمي في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧.

٢٠- أما في أسواق الطاقة، فقد أشار الخبراء إلى الطلب العالمي المتجدد على الفحم. فهو لا يزال الوقود الأحفوري الأقل تكلفة، وقد أسهمت التكنولوجيات الجديدة في الحد من انبعاثات الكربون الناشئة عن استخدامه. ويشهد قطاع الغاز الطبيعي طفرة مماثلة جراء الطلب القوي المستمر من الاقتصادات الآسيوية والاحتياطات المثبتة المتزايدة من الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة.

٢١- وكثيراً ما يؤدي ارتفاع أسعار المعادن أثناء الدورة الكبرى للسلع الأساسية إلى تسليط الضوء على الأحكام غير المنصفة لتقاسم الإيرادات في اتفاقات التعدين الاستثمارية. ولتفادي هذه المشكلة في الاتفاقات الجديدة، شجع الخبراء على استبدال بند التثبيت التقليدي ببند تفاوضي خاضع لتغيرات ظروف السوق. أما بالنسبة للمشاريع القائمة، فينبغي السعي إلى إعادة تفاوض ودي بشأن هذه الأحكام.

٢٢- وفيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، ناقش المشاركون منافع المبادرة الخاصة بشفافية صناعات استخراج المعادن، التي يقتضي تنفيذها على الصعيد الوطني التوصل إلى توافق في الآراء وتحديد الثغرات في إطار الحوكمة وإعداد معلومات عن التدفقات الفعلية والمالية المتعلقة بالأنشطة الاستخراجية.

٢٣- وعلى صعيد إنفاق الإيرادات غير المتوقعة المتأتية من قطاع التعدين، شدد المشاركون على ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري. وقالوا إن الأفق الطويل الأمد لمشاريع التعدين يتوافق مع أفق الاستثمار في التعليم. كما أشار إلى صناديق الثروة السيادية باعتبارها أداة سياساتية أخرى طويلة الأمد ويمكن أن تشكل وسيلة توفير فعالة إذا اتسمت إدارتها بالانضباط والحيطة. غير أن صناديق الثروة السيادية لا يمكن أن تحل محل سياسة منصفة لتوزيع الإيرادات الناشئة عن الموارد الطبيعية بين أصحاب المصلحة.

(ج) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

(البند ٣(أ)٣، من جدول الأعمال)

٢٤- قدم رئيس اجتماع الخبراء المتعدد السنوات تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن دورته الثانية التي عُقدت في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وقال الرئيس إن محور اجتماع الخبراء المتعدد السنوات دار حول التجارة في الخدمات، وبخاصة تحرير خدمات الهياكل الأساسية على الصعيد الإقليمي، وسبل ووسائل تسخير المنافع المتأتية من تحرير الخدمات والتعاون في مجالها لصالح التنمية. وكانت الرسالة الرئيسية المنبثقة من الاجتماع هي أن تطوير قطاعات الخدمات، وبخاصة خدمات الهياكل

الأساسية والوصول إليها، تطويراً مدعوماً بالسياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية المناسبة، هو عامل تمكين هام للتنمية الشاملة والمستدامة. وينطبق ذلك بشكل خاص اليوم حيث أصبحت الخدمات عنصراً أساسياً من القدرات الإنتاجية والتنافسية والنمو الشامل للجميع.

٢٥- وتكتسي خدمات الهياكل الأساسية أهمية خاصة إذ تشكل عصب الاقتصاد المعاصر، وتسهم من ثم بشكل كبير في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. كما أن لها دوراً حافزاً هاماً في اقتصادات البلدان وأهدافها الاجتماعية، وهي أداة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ولهذه المسألة أهمية خاصة في البلدان النامية، حسبما يظهر في ترتيبها المتدني في المؤشرات الرئيسية للهياكل الأساسية.

٢٦- وبخصوص مفاوضات جولة الدوحة، أشار العديد من المتحدثين إلى أهمية تحقيق التوازن بين مجالات التفاوض الثلاثة (الزراعة، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات)، فيما رأى آخرون أن التقدم في المفاوضات بشأن الخدمات ينبغي أن لا يكون رهيناً بالتقدم في المجالين الآخرين. وأعرب البعض كذلك عن شواغل إزاء الأثر الممكن للمفاوضات المحدودة الأطراف على المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات (GATS)، فيما أعرب آخرون عن أملهم بأن تنعكس أهداف اتفاق التجارة في الخدمات (TISA) على المفاوضات بشأن الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. وكان الرأي السائد هو أن اتفاقات التجارة في الخدمات لا يمكن أن تحمل محل مفاوضات منظمة التجارة العالمية نظراً للعدد المحدود من الأعضاء المشاركين فيها.

٢٧- وقال المتحدثون، بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية، إن هذه الاتفاقات تؤدي عادةً إلى تحرير تجاري عميق وشامل يثير تحديات هامة أمام الحكومات على صعيد التوفيق بفعالية بين مساعي تحرير التجارة والأطر التنظيمية الوطنية.

٢٨- ورداً على عرض الرئيس للتقرير، أعربت بعض الوفود عن تقديرها للنتائج العالية النوعية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، وشكرت الأمانة على إعداد ورقة المعلومات المفيدة والزاحرة بالمعلومات وعلى عقدها الاجتماع، كما أعربت عن أملها بأن يسهم هذا العمل في إثراء المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

٢- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٢٩- قدمت شعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في دورته الثالثة عشرة. وذكرت أن مجالات التركيز الأساسية لفريق الخبراء خلال هذه الدورة تمثلت في العلاقة بين سياسات المنافسة والتنمية، وفعالية هيئات المنافسة، والتعاون الداخلي، وبناء القدرات، بما في ذلك من خلال استعراض النظراء لسياسات المنافسة.

٣٠- وغطت المناقشات المواضيعية خلال هذه الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المجالات التالية: دور المنافسة في جدول الأعمال الإنمائي العالمي؛ وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد كأداة لفعالية الوكالات؛ وطرائق وإجراءات التعاون الدولي في قضايا المنافسة التي تشمل أكثر من بلد.

٣١- وأجرى فريق الخبراء الحكومي الدولي ثلاثة استعراضات نظراء لسياسات المنافسة لكل من أوكرانيا وباكستان ونيكاراغوا.

٣٢- وأفيد عن انعقاد اجتماع خبراء مخصص أيضاً بشأن حماية المستهلك لإجراء مداورات حول المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن حماية المستهلك. وقد أجرى الأونكتاد في هذا الصدد مشاورات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين.

جيم- دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٣- قدمت شعبة الأونكتاد للتجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة حول هذا الموضوع (TD/B/C.I/33). وقد بينت المذكرة كيف أن المشاركة في التجارة الدولية تشكل عاملاً تمكينياً لبلوغ طائفة واسعة من الأهداف الإنمائية. وأوضحت الأمانة أن الفرص التي تتيحها التجارة الدولية، عندما يُحسن استغلالها، يمكن أن تفضي إلى نتائج منها خلق الوظائف، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وإتاحة حوافز لمتهدي المشاريع الصغار والمتوسطين وصولاً إلى النهوض بمستويات المعيشة في جميع البلدان. والتجارة الدولية تتفاعل بشكل إيجابي مع قضايا فائقة الأهمية للنمو الشامل للجميع، مثل القضايا الجنسانية. كما يمكن للتجارة أن تيسر النشر المنصف للتكنولوجيات الإنتاجية المواتية للبيئة. وبالتالي فإن بمقدور التجارة الدولية أن تضطلع بدور تمكيني في التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. غير أن دور التجارة في صياغة أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا يزال محدوداً في هذه المرحلة.

٣٤- وسلّمت وفود عديدة بالدور التمكيني للتجارة في التنمية. وأشارت عدة وفود إلى أن أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تدمج الروابط القوية بين التجارة وشتى أهداف التنمية، بما فيها المساواة بين الجنسين واستئصال الفقر، إذ لم تنعكس هذه الروابط بما يكفي في الأهداف الإنمائية للألفية. كما شددت وفود عديدة على الحاجة إلى تبيان السبيل الأمثل لإدماج دور التجارة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بما يكفل تفعيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٥- وأعربت وفود بلدان نامية عديدة عن اهتمام مشترك بمعرفة السبل الكفيلة بضمان أن تؤدي بيئة الاقتصاد والتجارة الدولية إلى دعم، وليس تقويض، تنفيذ خليط متجانس من

السياسات المعنية بالتجارة والتنمية على الصعيد الوطني، بغية بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أشارت بعض الوفود إلى أن ثمة تحديات حمة يتعين حلها لضمان إبراز دور التجارة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على نحو أفضل مما حدث في صياغة الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أحد الوفود مثلاً أنه لا يكفي أن يستند نظام التجارة المتعدد الأطراف إلى القواعد ويتسم بالشفافية والقابلية للتنبؤ، وإنما ينبغي أن يكون منصفاً أيضاً لجميع البلدان. وأشارت بعض الوفود إلى أن الفوائد المتوقعة من إنهاء جولة مفاوضات أوروغواي لم تشعر بها جميع البلدان، ولا يزال العديد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، تعاني أوجه "إجحاف" معينة بحققها في نتائج جولة أوروغواي، ومنها قبول الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة من البلدان المتقدمة. أما جولة الدوحة، حين إطلاقها، فقد كان يتوقع أن تشكل الشواغل الإنمائية صلب اهتمامها، غير أن ذلك لم يتحقق بعد. واعتبرت بعض البلدان النامية أن مؤتمر بالي الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لم يتمخض عن نتائج مثلى، نظراً لاستخدام لغة غير إنفاذية. غير أنه اعتبر خطوة إيجابية نحو تعزيز جهود تيسير التجارة في البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٣٦- واستشهد عدد من وفود البلدان النامية بظروف النفاذ إلى الأسواق بعد اختتام جولة أوروغواي، مشيراً إلى أن التعريفات الجمركية القسوى والمتصاعدة على صادرات معينة، وخصوصاً في القطاعات الأهم بالنسبة إليها، مثل قطاعات الزراعة والنسيج والملابس، لا تزال تعرقل جهودها لزيادة صادراتها على نحو يحقق نمواً اقتصادياً شاملاً للجميع. كما أشارت وفود عديدة إلى القصور الملحوظ لنظام التجارة المتعدد الأطراف في التعامل مع التدابير غير التعريفية التي باتت تثقل كاهل التجارة في السلع والخدمات أكثر من التدابير الحدودية التقليدية. وذكر أحد الوفود أن "التجارة الخضراء" في قطاعات عديدة، منها الزراعة، تتيح فرصاً كبيرة أمام البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. غير أن هذه الصادرات هي الأكثر عرضة للتدابير غير التعريفية في الأسواق المستوردة، ولا سيما تلك التي تنطوي على معايير وطنية وطوعية/خاصة (المعايير المتعلقة بالبيئة والصحة والصحة النباتية مثلاً). وفي الوقت ذاته، لم يتحقق سوى قدر محدود من النقل التقني والمعرفي من بلدان الأسواق لدعم مساعي البلدان النامية لتحسين قدراتها الإنتاجية وتحقيق التنوع الاقتصادي وتطوير قطاع تعهد المشاريع المحلي، خصوصاً في مجال التجارة الخضراء.

٣٧- وعلى صعيد دور التجارة الدولية في سياق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، كان هناك اتفاق عام بين الوفود على ضرورة إدماج هذا الدور في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، غير أن الآراء تباينت بشأن السبل الكفيلة بتحقيق ذلك. واقترح أحد الوفود نهجاً يعكس القوة التمكينية للتجارة "كوسيلة لتنفيذ" أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إذا اقترنت بالتزامات بزيادة الدعم المالي والتقني (بوسائل تشمل مثلاً المعونة لصالح التجارة). وكان هناك توافق عام بين الوفود بشأن أهمية إيصال رأي "مجتمع التجارة في جنيف" إلى

عمليات صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تجري بشكل رئيسي في نيويورك، رغم تباين الآراء بشأن السبل الأمثل لنقل هذا الرأي إلى العملية الجارية في نيويورك.

دال - تطوير نظم نقل مستدامة وقادرة على التكيف بالنظر إلى التحديات الناشئة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٨- قدم المكلف بقسم النقل التابع لفرع لوجستيات التجارة لدى شعبة التكنولوجيا واللوغستيات في الأونكتاد مذكرة الأمانة حول هذا الموضوع (TD/B/C.I/34).

٣٩- ويشكل نقل البضائع عاملاً رئيسياً يحدد إمكانية الوصول إلى الأسواق بكفاءة، والقدرة التنافسية للتجارة، وقدرة البلد على الاندماج بفعالية في سلاسل الإمداد العالمية. وبما أن جميع البلدان تعتمد بشكل حصري تقريباً على الشحن البحري لنقل وارداتها وصادراتها، فإن إنشاء وحفظ نظام مستدام وقادر على التكيف لنقل البضائع هو أمر فائق الأهمية. وفيما يخص الاستدامة في نقل البضائع، سُلط الضوء على الحاجة إلى إيجاد توازن بين تحقيق الكفاءة ومقومات البقاء الاقتصادية، وإقامة هياكل أساسية وخدمات سليمة وأمنة، فضلاً عن نظم مواتية بيئياً تهدف إلى تقليص نضوب موارد الطاقة وتدهور البيئة وأثار تغير المناخ إلى أدنى حد ممكن. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتسم نقل البضائع بمرونة أكبر في تكييف الهياكل الأساسية والخدمات والعمليات مع التغيرات المناخية والبيئية لضمان سلامة النظام وموثوقية الخدمات وحسن سيرها، واسترجاع الخدمات سريعاً بعد تعطلها.

٤٠- وقدم ثلاثة أعضاء آخرين من فريق النقاش وممثلاً وفدين (باراغواي وجامايكا) وممثل منظمة غير حكومية (المعهد الدولي للتنمية المستدامة) عروضاً تلتها مناقشات. وأشار أعضاء فريق النقاش وعدة وفود إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للبلدان المتضررة جغرافياً، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. فالبلدان النامية غير الساحلية مثلاً كثيراً ما تواجه العزلة والإقصاء من كبار الشركاء التجاريين. وهي بحاجة إلى توثيق التعاون مع جيرانها من بلدان العبور الساحلية كي تعمل معاً على تصميم الهياكل الأساسية للنقل وخدماته وتخطيطها والاستثمار فيها. كما تضطر هذه البلدان إلى استخدام أساليب نقل أعلى تكلفة (الطرق البرية والسكك الحديدية مثلاً) وقطع مسافات أطول ما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم اليقين وحالات التأخير. ونتيجة لذلك فهي تتكبد تكاليف أعلى ترتبط بالنقل، ما يؤثر سلباً على قدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي معاً، ويثير المزيد من التحديات أمام تحقيق أهداف الاستدامة والقدرة على التكيف على صعيد نقل البضائع. وأشار أحد الوفود كذلك إلى ضرورة أن يواصل الأونكتاد عمله في المسائل المتعلقة بتيسير التجارة، بما يشمل المعابر الحدودية، وتوحيد الإجراءات الجمركية، ومؤهلات السائقين، وما إلى ذلك. وقد أنجز الكثير منذ اعتماد برنامج عمل ألماتي. وسيستبح مؤتمر الاستعراض العشري المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، فرصة

لتقييم التقدم المحرز ولا سيما على صعيد إنشاء نُظم تجارة وتيسير ملائمة وتعمل بشكل جيد في البلدان النامية غير الساحلية.

٤١ - وأشار أعضاء فريق النقاش وبعض الوفود إلى أن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية تتكبد تكاليف نقل باهظة جراء الصعوبات التي تواجهها في الاستفادة من وفورات الحجم بسبب العجز في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا في قطاع النقل. وتتقاسم هذه الدول عادةً سمات مشتركة عدة تزيد من وطأة التحديات الإنمائية التي تواجهها. وقد تشمل هذه السمات ما يلي: قلة عدد السكان، وشح الموارد المتاحة، ومحدودية الأسواق المحلية، وموقعها النائي عن الشركاء التجاريين، وكثرة التعرض للكوارث الطبيعية، واعتمادها المفرط على التجارة الدولية، وشدة التأثير بالصدمات الاقتصادية العالمية. وأشار أحد المندوبين إلى سمة أخرى تتسم بها هذه الدول، وهي أن وسائل النقل بالطرق البرية والسكك الحديدية لا تشكل لديها أهمية عادةً، في حين أن أساليب النقل الرئيسية التي تستخدمها، أي بالجو والبحر، لا تعدّ من مسؤولية الدولة، خلافاً للنقل البري. لذا فإن هناك حاجة إلى إعادة التفكير في هذا النهج لضمان اضطلاع الحكومة بدور أكبر في تصميم نُظم نقل مستدامة وقادرة على التكيف في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٢ - واقترح أحد أعضاء فريق النقاش تطوير استراتيجيات لتخفيف وطأة القيود التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتها. وتشمل هذه الاستراتيجيات: تعزيز إدارة الشؤون المالية العامة؛ وصوغ استراتيجية للمنافسة لتحقيق نمو أقوى وأكثر استدامة في المستقبل؛ والنهوض جذرياً بالقطاعات التقليدية، خصوصاً السياحة والزراعة؛ والتنوع بخوض مجالات جديدة ذات ميزة تنافسية في قطاعي الصناعات والخدمات؛ وإقامة أشكال جديدة من الشراكات بين القطاعين الخاص والعام؛ وتدعيم الوضع المالي، بما يشمل تحسين إجراءات المشتريات العامة؛ وتحسين جمع الإيرادات؛ وإعادة هيكلة الديون بشروط أفضل.

٤٣ - وأشار أحد أعضاء فريق النقاش وممثل أحد الوفود إلى أهمية ترشيد استخدام البيانات وتشجيع تبادلها، بما في ذلك بين الموانئ والجمارك والأطراف الأخرى المعنية، وكذا بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى.

٤٤ - وتوافق أعضاء فريق النقاش على الأهمية الفائقة لبناء القدرات الوطنية والإقليمية، لا سيما للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يشمل تعزيز الأطر التنظيمية، والإصلاحات المؤسسية، والترتيبات الإقليمية التجارية والإنمائية، والشراكات العالمية.

٤٥ - وقال وفدان إن تمويل الهياكل الأساسية للنقل يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الميزانية الوطنية لبلديهما، ويتضارب مع الاحتياجات التمويلية لقطاعات حيوية أخرى، وشدداً على أهمية زيادة التمويل بوسائل تشمل السندات الخضراء ضمن مصادر أخرى، لدعم تنفيذ نُظم نقل مستدامة وقادرة على التكيف.

٤٦ - وأشار بعض أعضاء فريق النقاش وعدة وفود إلى أهمية تعبئة الموارد المالية لدعم تنفيذ نظم نقل مستدامة وقادرة على التكيف. وتتمثل إحدى السبل الكفيلة بتحقيق ذلك في الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل الهياكل الأساسية للنقل. وأوضح أحد أعضاء فريق النقاش أن هذه الشراكات معقدة جداً، فهي تشكل عقوداً أو ترتيبات طويلة الأمد تعمل بموجبها الحكومات مع القطاع الخاص لتمويل الخدمات والهياكل الأساسية العامة وتصميمها وبنائها وتشغيلها وإدامتها. ومعظم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص مصممة على شكل ترتيبات امتياز. وهي ترتبط عادة بمشاريع كبرى تُمول بطريقة تمويل المشاريع، ويتقاسم فيها القطاعان العام والخاص العديد من المخاطر بالإضافة إلى المنافع. لذا فمن الضروري لدى صياغة هذه الشراكات أن تكون هناك توقعات واضحة عن تدفقات إيرادات المشروع في المدى البعيد. وقد ينطوي الأمر على صعوبات خاصة في حالة البلدان النامية بسبب افتقارها إلى القدرات اللازمة، وعملها وفق خطط قصيرة الأمد، والوضع الهش لاقتصاداتها. فضلاً عن ذلك، فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تقتضي إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية فيها، وهي بمثابة محرك لدفع عجلة التنمية المستدامة. ورداً على سؤال من أحد المندوبين، أشار أحد أعضاء فريق النقاش إلى أهمية إدماج مرحلة تصميم المشروع على نحو أكثر واقعية ضمن ترتيب "البناء والتشغيل ونقل الملكية"، وهو النموذج الأكثر شيوعاً من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية.

٤٧ - وأثرى أحد المندوبين النقاش بإعطاء مثال ملموس عن إطار الاستجابة الأفريقي لتعزيز التكامل الإقليمي من خلال إقامة شبكات هياكل أساسية أكثر فعالية وكفاءة، مما يشمل مجال النقل، على النحو المنصوص عليه في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وسيظل للمعونة دور هام، ولكن مساهمة القطاع الخاص ستكون جوهرية، حيث تتعرض ميزانيات المعونة العامة لضغوط جراء الأزمة الاقتصادية. وسيتم التوصل إلى وسائل تمويل مبتكرة أيضاً، عن طريق استكشاف إمكانات مزج المنح بالقروض لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشاريع. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجوانب الاستدامة، والتعددية، وتعزيز حوكمة قطاع النقل، وتحسين الإعداد للمشاريع وترويجها، وزيادة كفاءة التنفيذ في البلدان الشريكة.

٤٨ - واقترح أحد المندوبين إمكانية عقد مناقشة في المستقبل حول إنعاش الأونكتاد، جرياً على المناقشات المماثلة التي عُقدت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحيث تركز المناقشة خصوصاً على كيف يمكن للأونكتاد أن يدعم بشكل أفضل مبادرات من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشار أحد أعضاء فريق النقاش إلى أن أي إصلاحات يُزمع تنفيذها ينبغي أن تُناقش في إطار محفل أوسع نطاقاً مثل مؤتمر الأونكتاد الذي يُعقد كل أربع سنوات. ووجه الانتباه كذلك إلى اجتماع الخبراء المخصص الذي يعمل الأونكتاد على تنظيمه والمقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن نقل البضائع المستدام والتمويل.

هاء- تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (البند ٦ من جدول الأعمال)

عرض تقرير أنشطة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات

٤٩- أبلغت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات لدى الأونكتاد اللجنة بأن كل ما تناولته في عرضها قد ورد مفصلاً في التقرير الذي نُشر مؤخراً عن أنشطة الشعبة. وقد استُحدثت إيقونات في تقرير هذا العام لتسهيل مطالعة التقرير وإبراز النتائج والآثار التي حققتها أنشطة الشعبة.

٥٠- وتشكل البرامج المشتركة بين الشعب لبناء القدرات عنصراً هاماً من عمل الشعبة. وسلطت المديرية الضوء في هذا السياق على أهمية الدورات التدريبية الإقليمية بشأن المسائل الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي لمقرري السياسات، إلى جانب جهود بناء القدرات في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة.

٥١- وفي مجال البحث والتحليل، سلطت المديرية الضوء على النسخة الخامسة والأربعين (٢٠١٣) لمجلة النقل البحري، وعلى الذكرى العاشرة لمؤشر ربط خطوط النقل البحري^(١).

٥٢- كما ساعد الأونكتاد في صياغة ٢٩ خطة وطنية لتيسير التجارة، سيراً على عهده في دعم تنفيذ اتفاقات تيسير التجارة^(٢).

٥٣- أما بالنسبة لبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، فقد أفادت المديرية بأن النظام يعمل في ٩٤ بلداً ومنطقة (٣٨ من أقل البلدان نمواً) وتحمل البلدان المستفيدة ٦٦ في المائة من تمويله، ما يدل على الفوائد الجلية التي تلمسها البلدان في هذا النظام.

٥٤- وطمأنت المديرية اللجنة بشأن استمرار أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في مجالات النقل وتيسير التجارة والبرامج المشتركة بين الشعب لبناء القدرات، وقالت إن الأمانة تعكف على إعداد نسخة عام ٢٠١٤ من مجلة النقل البحري، وإجراء بحث عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، ودراسة أفضل الممارسات لدى لجان تيسير التجارة. وأكدت المديرية مجدداً أن الأونكتاد على أهبة الاستعداد للمساعدة في تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة ويواصل تقديم التدريب على المسائل الرئيسية في مجال التجارة الدولية.

(١) متاح على الرابط: <http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=92> (تم دخول الموقع في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤).

(٢) انظر الموقع: <http://unctad.org/en/DTL/TLB/Pages/TF/Committees/default.aspx> (تم دخول الموقع في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤).

وطمأنت المديرية اللجنة كذلك بشأن مشاركة الأونكتاد ومساهمته في الاستعراض القادم لبرنامج عمل ألماتي ومؤتمر ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٥٥ - وخلال النقاش التفاعلي الذي أعقب ذلك ناشد المندوبون الشركاء والمناخين تجديد دعمهم وتمويلهم. وأشاد أحد المندوبين بالابتكارات المضافة على تقرير أنشطة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات واقترح استخدام بعض الرسوم البيانية في تقارير المنظمة.

عرض تقرير أنشطة الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية

٥٦ - قدم رئيس الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية معلومات محدثة للجنة عن المخرجات التي أنتجتها الأمانة مؤخراً بشأن السلع الأساسية تحديداً واستيفائها ولاية الدوحة.

٥٧ - وتناول النسخة الحالية لمنشور "لمحة سريعة عن السلع الأساسية" الفلزات الأرضية النادرة ومن المقرر نشرها في أواخر أيار/مايو. وفي سياق الاحتفال بالسنة الدولية للزراعة الأسرية في عام ٢٠١٤، سينظر تقرير السلع الأساسية والتنمية، وهو أهم تقرير تنشره الأمانة كل سنتين عن السلع الأساسية، في المسائل الرئيسية التي تواجه صغار المزارعين في البلدان النامية، وهو موضوع أكد على أهميته العديد من المندوبين. وتزعم الوحدة كذلك نشر حالة الاعتماد على السلع الأساسية، وهو مصنفها الإحصائي الذي تنشره كل سنتين، في أواخر عام ٢٠١٤.

٥٨ - وتولي الوحدة أهمية فائقة لتنظيم اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية. غير أن ميزانية دائرة الدعم الحكومي الدولي المخصصة لتمويل اجتماعات الخبراء لم تتوقف عن التضاؤل للأسف ولم يتجاوز مبلغها ٦٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٤. كما عرقلت قيود التمويل عمل الوحدة في مجال التعاون التقني. وتوقفت مبادرات قائمة، مثل بوابة مطالبات الاستدامة، ولم يعد بوسع الوحدة الرد على طلبات المشاريع الجديدة بسبب نقص الأموال.

٥٩ - وحث بعض المندوبين الدول الأعضاء على استكشاف حلول تمويلية مبتكرة لزيادة دعم اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد وعمله في مجال التعاون الفني المرتبط بالسلع الأساسية.

٦٠ - وعلى الجانب الإيجابي، تعهد حساب الأمم المتحدة للتنمية بمبلغ قدره ٦٤١٠٠٠ دولار لتمويل مشروع يهدف إلى تحسين روابط الإنتاج في قطاع الموارد المعدنية بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا يزال عمل الوحدة في مجال مشروع صندوق الأونكتاد الاستثماري بشأن المعلومات المتعلقة بركاز الحديد قيماً ويحظى بدعم الجهات المانحة.

٦١ - ونوهت الأمانة بالحماس المستمر الذي قوبل به المؤتمر العام بشأن السلع الأساسية، وهما: مؤتمر التجارة والتمويل في مجالات النفط والغاز والمعادن في أفريقيا، الذي نظمته بالاشتراك مع حكومة النيجر في عام ٢٠١٣، والمنتدى العالمي للسلع الأساسية الذي عقده عام ٢٠١٤ في جنيف. وقد حظي كلاهما بحضور قوي وأثارا نقاشات بناءة على صعيد السياسة العامة. وتمخض هذان المؤتمران عن عمل متابعة واعد بالنسبة للوحدة، من

قبيل إنشاء فريق عمل لدراسة إصلاحات الحوكمة في سلاسل قيمة السلع الأساسية. وأبدى العديد من المندوبين اهتماماً بمسألة فريق العمل الذي تعكف الوحدة حالياً على تحديد اختصاصاته مع أعضاء الفريق.

عرض تقرير أنشطة شعبة التجارة في البضائع والخدمات والسلع الأساسية

٦٢- قدمت شعبة التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية تقرير أنشطتها لعام ٢٠١٣، بما يشمل الأنشطة والجهود الرامية إلى تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.

٦٣- وأشارت الشعبة إلى أنها تبذل جهودها لتحقيق الرخاء للجميع من خلال التجارة الدولية عن طريق مساعدة البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، واستخدام التجارة الدولية وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة لهذه البلدان وإدماجها على نحو منصف ومفيد في الاقتصاد العالمي.

٦٤- وتنتج الشعبة، من خلال التفاعل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، ومن خلال مبادرات الشراكة العالمية، أفكاراً ومعارف وحلولاً عملية وتقوم بنشرها ودعم تنفيذها، لتحقيق أقصى حد من الوصول المنصف والشامل للجميع إلى منافع العولمة، بما يشمل خلق الوظائف، وتخفيف وطأة الفقر، والحصول على الخدمات الأساسية. وتُتخذ هذه المساعي في ضوء عالمية الأونكتاد ومعارفه وخبراته المتراكمة في مجال التجارة الدولية، وموقعه كمركز تنسيق للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وفي ضوء الولايات الواسعة النطاق التي تمنحها مؤتمرات الأونكتاد المتعاقبة.

٦٥- وعرضت الشعبة من ثم أنشطتها ودرايتها في بعض أهم المجالات، مثل رصد التجارة وسياساتها، ومفاوضات التجارة والدبلوماسية التجارية، والبعد الجنساني للتجارة، والتدابير غير التعريفية، والروابط التجارية والبحرية، والتجارة الدولية، وتغير المناخ والتنمية الزراعية المستدامة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، وقوانين المنافسة وسياسات حماية المستهلك، والتجارة والبيئة والتنمية المستدامة.

٦٦- وطلبت إحدى المجموعات الإقليمية إشراك المنظمات الدولية ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين في هذه المناقشات لتعزيز الطابع التفاعلي للجنة التجارة والتنمية. وأحاطت الأمانة علماً بهذا الطلب.

واو- مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٦٧- عرضت الرئيسة على الاجتماع مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة كمي ينظر فيه. وأقرت اللجنة في جلستها العامة الاختتامية مشروع جدول الأعمال المؤقت، فيما عدا بندين مواضيعيين سيبت مجلس التجارة والتنمية بشأنها بناء على توصية من مكتب المجلس، وفقاً للفقرة ٢٠٤ من اتفاق أكرا، قبل ستة أشهر على الأقل من موعد انعقاد الدورة السابعة للجنة.

زاي- اختتام الاجتماع

٦٨- نوهت الدول الأعضاء بروح التعاون البناء التي سادت المفاوضات وشكرت الرئيسة على اقتدارها في رئاسة اللجنة على نحو متميز عن نتائج مثمرة للاجتماع. وأعربت الرئيسة، في اختتام الدورة السادسة للجنة، عن شكرها للدول الأعضاء والأمانة على المساهمة في نجاح في اللجنة.

ثالثاً- المسائل التنظيمية**ألف- افتتاح الدورة**

٦٩- افتتح الدورة السادسة للجنة التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في ٥ أيار/ مايو ٢٠١٤، السيد كاظم اسايش نيابة عن رئيس اللجنة في دورتها الخامسة، السيد رضا نجفي.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٠- انتخبت اللجنة، في جلستها الافتتاحية المعقودة في ٥ أيار/ مايو ٢٠١٤ الأشخاص التالية أسماؤهم لعضوية مكتبها:

الرئيسة: السيدة فيلوريتا كودرا (ألبانيا)

نواب الرئيسة: السيد توماس فيتشن، سفير (ألمانيا)

السيد رالف اوستروولدت (كندا)

السيدة ماغالي بيلو دي كيمبير (الجمهورية الدومينيكية)

السيد رجب الصقيري، سفير (الأردن)

السيدة وفاء أميوري (الجزائر)

المقرر: السيد خوان كارلوس سانشيز ترويا (إكوادور)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

٧١- أقرت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية جدول أعمالها المؤقت (TD/B/C.I/32). وفيما يلي جدول الأعمال:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تقارير اجتماعات الخبراء:
 - (أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:
 - ١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة
 - ٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
 - ٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية
 - (ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
 - ٤- دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
 - ٥- تطوير نظم نقل مستدامة وقادرة على التكيف بالنظر إلى التحديات الناشئة
 - ٦- تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
 - ٧- مسائل أخرى
 - ٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية (البند ٨ من جدول الأعمال)

٧٢- أذنت اللجنة للمقررة، في جلستها العامة الختامية، بأن تستكمل التقرير على مسؤوليتها بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة السابعة للجنة التجارة والتنمية^(٣)

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تقارير اجتماعات الخبراء
- ٤- *
- ٥- *
- ٦- تقرير مرحلي عن تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

(٣) تشير النجمة (*) إلى أن البند ينتظر توصية مكتب مجلس التجارة والتنمية (يرجى الرجوع إلى الفقرة ٦٧).

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وأعضاء اللجنة:

إثيوبيا	إثيوبي
الأردن	صربيا
إكوادور	العراق
ألبانيا	عمان
ألمانيا	غانا
إندونيسيا	فرنسا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الفلبين
باراغواي	فنلندا
باكستان	فييت نام
البرازيل	قطر
بربادوس	كازاخستان
بنغلاديش	كندا
بنن	كوبا
بوتان	كوت ديفوار
بيرو	الكونغو
بيلاروس	ليبيا
تركيا	مالي
ترينيداد وتوباغو	مدغشقر
تشاد	مصر
توغو	المملكة العربية السعودية
جامايكا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
الجيل الأسود	وأيرلندا الشمالية
الجزائر	موزامبيق
الجمهورية الدومينيكية	نيبال
جمهورية الكونغو الديمقراطية	النيجر
جنوب أفريقيا	نيجيريا
زمبابوي	نيكاراغوا
السنغال	هايتي
السودان	هنغاريا
سويسرا	اليابان

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/INF.6.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في اللجنة:
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للفرانكفونية
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
- ٣- وكانت المنظمة الدولية التالية ممثلة في اللجنة:
منظمة التجارة العالمية
- ٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في اللجنة:
الهيئة العامة
مهندسو العالم
المعهد الدولي للتنمية المستدامة
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي.
-